البناء

يومية سياسية قومية اجتماعية

Thursday 30 May 2013 Issue No. 1205 AL - BINAA الخميس 30 أيار 2013 العدد 1205

المواطنون يتكبّدون أعباء مالية باهظة بسبب فواتير المولّدات

التقنين بقاعاً إلى 20 ساعة يومياً!

متى تعود الكهرباء إلى عروس البقاع؟

أحمد موسى

هو التقنين القاسي الذي يبسط سيطرته على قرى زحلة وبلدات البقاع الأوسط، متجاوزاً في بعض البلدات عشرين ساعة، لا بل اشتدت معاناة آلاف المواطنين مع وصول التيار ضعيفاً جدّاً إلى مناطقهم، ما حرمهم الاستفادة من هذه الساعات القليلة من التغذية أيضاً، ففصلوا التيار عن منازلهم وعادوا إلى «الشرّ الأكبر»... المولّدات.

لم تتجاوز ساعات التغذية بالتيار الكهربائي في مختلف القرى والبلدات في البقاع الأوسط أكثر من أربع ساعات يومياً خلال الأسبوع الماضي. ويتخوّف البقاعيون من استمرار هذا التقنين المترافق مع تدنّي قوّة التيار، ما يكبّدهم أعباء مالية باهظة من جرّاء فواتير المولّدات الخاصة التي يتوقّع عدد من أصحابها أن تتجاوز هذا الشهر قيمة البدل المالي 200 ألف ليرة لاشتراك لا يتجاوز 5 آمبير.

صرخة البقاعيين

وفيما الصرخة تعلو بين المواطنين في قرى البقاع الأوسط وبلداته حول مشكلة الكهرباء المزمنة، جالت «البناء» في المنطقة، فوجدت تجاهل نوابها وتلهّيهم بقشور القوانين الانتخابية، في وقت ينشد فيه المواطنون الفرج، ويستصرخون المعنيّين في الدولة السماح لشركة كهرباء زحلة بإنتاج الطاقة وإيصالها إليهم.

نكد

وأوضح مدير عام «شركة كهرباء زحلة» أسعد نكد لـ«البناء» على هامش الاحتفال الذي أقيم بمناسبة عيد القديسة ريتا في مقام السيدة في زحلة بحضور المطارنة: عصام درويش، نيفون سيقلي، منصور حبيقة، وممثل عن المطران أسبيردون خوري، أن «معاناة الشركة غير منفصلة عن معاناة المواطنين، لأنّ التقنين القاسي المستمر يلحق أفدح الأضرار بالشركة، كما المواطنين الذين يرزحون تحت أعباء فواتير أصحاب المولّدات الخاصة، وكلّها غير مرخصة ولا شرعية، ولا تغذّي خزينة الدولة بأيّ عائدات من رسوم أو ضرائب». مطالباً الدولة بتأمين الكهرباء لزحلة وجوارها أو السماح لشركة كهرباء زحلة بالمضي في مشروعها الرامي إلى تأمين الكهرباء على مدار الساعة بكلفة أقل بـ 40 % من مجموع فاتورتَيْ المؤسّسة والمولّد معاً.

نكد

ويؤكّد أنّ شركته تستطيع أن تغذّي المناطق والبلدات التي تطالها شبكة الشركة (ما يفوق 50 ألف مشترك) بـ 60 ميغاواط، وأن المشروع يؤمّن للمواطنين فرص عمل أيضاً. مشيراً إلى أنّه يشكّل حلاً نهائيّاً لأزمة الكهرباء التي تتخبط فيها قرى منطقة البقاع الأوسط، هذه الأزمة التي مرّ على وجودها أكثر من عقدين، ويقول نكد: «إنّه أيضاً حلّ قانونيّ يقوم على أساس تشريعيّ يتمثل بدفتر شروط الامتياز وقانون قطاع الكهرباء، ويتماشى مع توجّه الدولة العام و«باريس 3»، في أنّ الحل النهائي يكمن في إنتاج الطاقة محلياً وبفائض لمواجهة الطلب المتزايد، إضافة الى كونه يحقق اللامركزية في الكهرباء واستقلالية إنتاج التيار الكهربائي في منطقة البقاع الأوسط، بمعزل عن المشاكل التي يمكن أن تسبّبها المعامل الأخرى، وخطوط النقل التابعة لشركة كهرباء لبنان، كما هو حاصل حالياً في موضوع خطّ المنصورية».

لقرار سياسيّ

وأكّد نكد أنه «لا يوجد قرار سياسيّ لحلّ أزمة الكهرباء في لبنان»، داعياً إلى السماح لشركة كهرباء زحلة بالإنتاج، والمواطن هو من يحاسب، مشيراً إلى «أنّ التعرفة الحالية مدعومة، وتخسّر الدولة والبنك المركزي مليارَيْ دولار سنوياً، إضافة إلى أنّ المواطن يسدّد فاتورتين، في ظلّ تقنين قاس بمعدّل 20 ساعة يومياً في حزيران وتموز وأيلول خارج بيروت الإدارية، وبالتالي وصلت ساعات التقنين إلى أكثر من 3700 ساعة في السنة عام 2012، لذلك، لا يستطيع المواطن الاستمرار بهذا الواقع المرير الذي وصلت إليه الكهرباء».

وأوضح خاتماً حديثه أنّ «مشروع شركة كهرباء زحلة سيكون فوق الطاولة في اتفاق مع الحكومة بشكل رسميّ. وأنّ هذا المشروع يشكّل حلم كل مواطن في زحلة والبقاع الأوسط، وهو حق لكلّ لبنان بالحصول على التيار الكهربائي سنة 2013».